حمـــاية الجامعيين
وحماية الجمهور

للأستاذ عريان يوسف سعد

فى كلمات سابقة أهبت بالجامعيين أن يخوضوا بحر الاقتصاد القومى ويساهموا فى إنشاء صرح الثروة القومية بإقبالهم على العمل الحر بدل الرضا بالوظيفة سواء كانت فى الحكومة أو غيرها ، ورجوتهم أن يكونوا عصب الحياة فى الوطن باشتغالهم بالتجارة والصناعة والزراعة بدل أن يكونوا عالة على اقتصاد الوطن يعيشون من فيض إيراده الذى تجبيه الحكومة منه لتستطيع السهر به على شؤون الوطن .

وقد علمت أن حديث المهندسين وحثهم على فتح ورش لصيانة السيارات و إصلاح الراديو وغيره من الآلات ، علمت أن ذلك الحديث أنصت إليه بعض طلبة الهندسة فى كليتهم وأنهم قابلوه بالاستحسان فسرنى ذلك أعظم السرور لأنى لمست فيه رضاءهم عن الفكرة والتحمس لها وشعرت بأن قرارة نفوسهم فيها بغض للوظيفة وتطلع للعمل الحر ، ولا عجب فهم شباب متحمس ملتهب العزيمة يهيم بكل عظيم من الأمور ولكن تقعد بهم الظروف عن تنفيذ ما يجيش فى صدورهم .

وقد تحدثت عن ضرورة الاهتمام بتدريب الطلبة على إصلاح السيارات وأشرت إلى طريق سهلة لذلك وهى جعل ورش صيانة سيارات الحكومة وموتوسكلاتها تابعة لكلية الهندسة كما أن مستشفى قصر العينى تابع لكلية الطب لوجه الشبه بين السيارة المعطلة المحتاجة للإصلاح والمريض الذى يحتاج إلى العلاج .

ولقد رأيت كيف أن القانون يحمى الجمهور من أدعياء الطب فلا يجرؤ غير طبيب حاصل على درجة من كلية الطب أو كلية تضارعها على فتح عيادة لعلاج المرضى ومباشرة العمليات الجراحية وفى هذا القانون علاوة على حماية الجمهور حماية لمصالح الأطباء إذ لولاه لكانت منافسة المتطببين لهم ، خطر على مصالحهم .

ترى هل صحة الناس وحدها هى التى يجب أن يحرص عليها القانون ؟ أم أن مالهم له عند المشرع من الرعاية ما للصحة من رعاية ؟

و إذا كان القانون يحرم على غير الطبيب أن يفتح عيادة لمزاولة مهنة الطب حماية للصحة وللأطباء جميعا فلم لا يظفر المهندس بافتة من رعاية المشرع ولم لا يظفر الجمهور من رعاية المشرع لماله بمثل ما يحوط صحته به من رعاية .

تذهب بسيارتك الى ورشة وبها عطل بسيط تطلب إصلاحه وتدفع ثمن ذلك الإصلاح ثم تتسلم السيارة و إذا عيبها لا يزال فيها و إذا هى بعد سير قليل تعود إلى الوقوف ولعل لك من المصالح مالا يحتمل التأخير فيكون تعطل سيارتك و بالا عليك و ربما كانت له عواقب خطيرة.

لو أن الذى أصلحت سيارتك عنده خبير بإصلاحها لما حدث ذلك التعطل ولانتفيت خسارة لا مبرر لها .

فإذا كان الأمر كذلك فكيف تترك صناعة كهذه لها بالجمهور صلة وثيقة بغير تنظيم يكفل ألا يحترفها غير أهلها ويكفل بذلك مصلحة الجمهور ويحافظ على ماله و يفسح الطريق أمام المهندسين لتولى هذه الصناعة بدل أن يتولاها كما هو الحال اليوم كل من حدثته نفسه باحترافها . هذا جديد ولكل جديد من المحافظين من يرده من غير درس و يرفضه لأول نظرة .

سيقول معترض وما مصير هؤلاء الدخلاء على الهندسة ؟ و ردى على ذلك أنه هو نفس مصير أدعياء الطب الذين حال قانون بينهم و بين مزاولة مهنة الطب قطع الله عنهم العيش من هذه الصناعة فليطلبوه من غيرها هذا هو أول رد وأقساه ولكن الواقع أن ورش السيارات وإصلاح الراديو وغيرها من الآلات متى حرمت على غير المهندسين — هذا على شرط أن تخرج كلية الهندسة خبراء فى هذا العمل كما بينت فى الحديث السابق — يضطر أصحابها إلى استخدام المهندسين لإدارة ورشهم حتى يمكن استمرارها كالأجزاخانات التى يملكها غير الصيادلة يستخدمون الصيادلة لإدارة صيدلياتهم .

نعم يجب أن يكون لكل ورشة لإصلاح السيارات والراديو وغيرها من الآلات مهندس يتسلم السيارة أو الجهاز المطلوب إصلاحه فيفحص و يرسم الخطة لإصلاحه فلا يخرج من الورشة إلا وقد أصلح إصلاحا حقيقيا لا تزييف فيه ، ولعل أصحاب السيارات وأصحاب أجهزة الراديو يكونون أشد الناس حماسة لصدور مثل هذا التشريع لكى يضمن الواحد منهم أنه إذا عهد بسيارته أو جهازه إلى ورشة لإصلاحه يكون واثقا من أنه يضعه فى أيد خبيرة والخبرة أساس الأمانة .

هذا القانون فيه حماية للجمهور كما بينت ، ولكن فى الواقع ليس قصدى من الإشارة إلى ضرورة وجوده هو مصلحة الجمهور وحماية مصالحه بقدر ما أرمى إليه من إيجاد مجال فسيح لخريجى كلية الهندسة حين يفكرون فى الإعراض عن الوظائف واختيار العمل الحر الذى أشرت إليه ؛ فإن المهندس إن لم يحمه القانون من الدخيل على الهندسة لا بد إن شرع فى إنشاء ورشة من هذا الطراز أن يجتاز حقبة من الزمن تهدده المنافسة فيه بإخراجه من السوق ، لأن الإصلاح الدقيق المبنى على العلم أغلى ثمنا من الإصلاح السطحى المبنى على الحدس والتخمين وهما ما يلجأ إليه العامل العادى فى إصلاح السيارة أو الراديو فإنه يظن أن عيب السيارة فى قطعة من أجزائها فيصلحها و يسلمها إلى صاحبها مع أن العيب من قطعة أخرى فلا تمر فترة قصيرة حتى تعود إليه فيعود إلى التخمين فيصلح قطعة أخرى ، وهكذا إلى أن تقع يده

على القطعة التي تتعطل السيارة بسببها فيصلحها أو إلى أن يسيء صاحب السيارة به الظن فيترك ورشته ويلجأ إلى ورشة أخرى تمثل معه الدور من جديد . هذا النوع من الإصلاح رخيص من غير شك والرخص في السوق يجذب الزبائن فان الزبون ليس بالخبير الذي يدرك كل شيء .

لهذا الرخص ستكون منافسة ورش غير المهندسين لورش المهندسين منافسة خطرة على المهندسين، ولهذا وجب إن أردنا أن يتجه أبناؤنا المثقفون الى العمل الحر أن نحميهم من هذه المنافسة الخطرة .

سيقول معترض إننا إن أخذنا بهذه النظرية فتحنا المجال أمام فريق من أبناء الأمة وأوصدناه في وجه الفريق الذي كان يؤدي العمل حتى الآن ولكن هذا مردود بأن لا سلطات الذين يتبوءون الآن مكان المهندسين سوف لا يخرجون من عملهم ولكنهم سيتولون ما لهم أهل له فقط فيقومون بالعمل تحت اشراف المهندس المسئول بدل أن يقوموا به كما هو الحال الآن بغير إشراف واذا كان في ذلك إقلال بعض الشيء لإيرادهم فهذا الإقلال ليس شيئا يذكر بجانب المحافظة على مصلحة الجمهور من ناحية وتوجيه الشباب المثقف الى العمل الحر من ناحية أخرى .

هذا كله ليس في المرتبة الأولى من التنفيذ لأنه مرتبط أولا وقبل كل شيء بوجود المهندس الخبير بإصلاح السيارات والآلات وهذا المهندس غير موجود حتى الآن بين خريجي كلية الهندسة فان تخريجه منها يحتاج كما أسلفت إلى جعل الدراسة العملية في الورشة دراسة واسعة النطاق طويلة المدى كدراسة طالب الطب حين يباشر العلاج بنفسه في المستشفى وشيئا آخر يجب الانتباه إليه في إعداد هذا المهندس الذي يصدر من أجله قانون حماية هذه الصناعة، ذلك هو العناية بمختلف أنواع الآلات فيتخصص فريق من المهندسين لكل نوع حتى يحذقه كما يتخصص الأطباء في مختلف أنواع المرض فلا يكون المهندس كشكولا بل يكون متخصصا لنوع واحد من الآلات يصلحه فينبغ في إصلاحه كما ينبغ الجراح في الجراحة أو طبيب العيون في مرض العين وهكذا .

لقد طالبت الشباب بالإعراض عن الوظائف وطالبتهم بالمغامرة في الأعمال الحرة وكنت أشعر أن ذلك وحده لا يكفي وأن مؤازرتهم وتعهدهم خصوصا في دور الانتقال والتحول من التعلق بالوظائف الى الاشتغال بالعمل الحر ولا شك ان ما أشرت اليه في هذه الكلمة من ضرورة العناية بحمايتهم سيكفل هذه المؤازرة ويساعدهم في طريقهم الجديد أكبر مساعدة .

ولعل هذا التشريع إذا نظر اليه القارئ على ضوء القانون الذي يحرم غير حامل ليسانس الحقوق الاشتغال بالمحاماة مع أنها كانت مباحة قبل وجود عدد كبير من حملة الليسانس .

وكذلك أطباء الأسنان كان من لا يحمل منهم دبلوما يجوز له فتح عيادة لطب الأسنان حتى وجد من حملة دبلوم طب الأسنان من يكفي لسد حاجة الشعب فصدر تشريع يحرم على من لا يحمل الدبلوم أن يفتح عيادة يعالج فيها أسنان الناس .

ليس غريبا اذن أن نحمي المهندسين الخبراء يوم تخرجهم كلية الهندسة باصدار التشريع الذي أشرت اليه حماية للجمهور من ناحية وتشجيعا لهم على الاشتغال بالعمل الحر الذي نطالبهم بالاتجاه اليه ما

عريان يوسف سعد